مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية

ISSN *2352-9849 EISSN 2602-6929

تاريخ الإرسال: 2019-05-08 تاريخ القبول :2019-07-05

العنف ضد المرأة إشكالية تهدد المجتمع (دراسة تحليلة سوسيوثقافية للأسباب وتمثلاته الاجتماعية في الجزائر)

(دريدش حلمي عبدالرزاق فارح

جامعة البليدة2 جامعة البليدة2

الملخص:

لقد كثر الحديث في الآونة الاخيرة عن ظاهرة العنف ضد المرأة حيث قامت العديد من الكتب والمجلات بوصف مظاهر هذا العنف وتجلياته على مختلف ميادين الحياة المجتمعية،كما ذهب العديد من الباحثين والدارسين الى البحث عن تفسيرات علمية لهذه الظاهرة، وإذا كان يبدو جليا ان هذه الدراسات بينت أن النظام الاجتماعي والثقافي والوضع الاقتصادي والمستوى المعيشي كلها عوامل تفسر هذه الظاهرة فان الملاحظ هو أن هذه الدراسات والأبحاث لم تضع موضع السؤال علاقة العنف ضد المراة بالتربية والتأديب وتشكيل الهوية الرجولي أي الرجلة في المجتمع الجزائري، مما جعله يبدو كظاهرة عرضية وكمسألة طارئة في الزمان والمكان، كما يتجلى ذلك في خطاب وسائل الاعلام، لذلك واعتقادا منا أن هناك علاقة معينة بين العنف ضد المرأة وتشكيل الهوية الرجولية هذه الأخيرة التي تتأسس على الهيمنة على النساء بوجه خاص داخل الاسرة وعلى تحكم الرجال في وسائل الانتاج المادي وإحتكارهم لوسائل العنف الفيزيقي والرمزي لأسباب نحاول الكشف عنها من خلال مقالنا هذا.

الكلمات الدالة: التمثلات الإجتماعية للعنف، العنف، المرأة، العنف ضد المرأة، الإغتصاب.

Abstract

There has been a lot of talk recently about the phenomenon of violence against women, where many books and magazines describe the manifestations of this violence and manifestations on various fields of community life, and went many researchers and researchers to seek scientific explanations of this phenomenon, and if it is clear that these studies showed The social and cultural order, the economic situation and the standard of living are all factors that explain this phenomenon. It is noticeable that these studies and research did not put the question of the relationship of violence against women with education and discipline and the formation of masculine identity in Algerian society. We believe that there is a certain relationship between violence against women and the formation of this masculine identity, which is based on the domination of women in particular within the family and the control of men in the means of material production and their monopoly on the means of violence Physical and symbolic causes we are trying to reveal through this article.

Mots Clés
Key words: social manifestations of violence, violence, women violence against women, rape.

المقدمة:

رغم قدم ظاهرة العنف وإقرانها بالوجود البشري، ورغم تحولاتها عبر التاريخ الإنسان إلى آلية من آليات خلق وتدعيم علاقات القوة غير المتكافئة بين البشر سواء على صعيد العلاقة بين المجتمعات بعضها البعض أو على صعيد العلاقة بين الطبقات أو بين الأعراف والثقافات أو بين الرجال والنساء فإن البشر لا يدركون معنى العنف بالكيفية ذاتها إذ يتفقون على تحديد ملامح وأشكال العنف، فإن هذا العنف أصبح يمارس على جميع شرائح المجتمع بما فيه المرأة التي تعتبر أكثر عرضة للعنف، كما نجد أن أنواعه تختلف من مجال لآخر، وبالتالي فإن المجال الأسري يعاني من الكثير من الظواهر التي مست الحياة الإجتماعية للمرأة خاصة المتزوجة، وعلى هدا الأساس نجد أن المرأة المتزوجة أو حتى وغير المتزوجة تعاني من ذلك العنف الذي يمارس ضدها مما يعود بإنعكاسات عليها تُخلف الكثير من الآثار التي تعيق مسارها في الحياة، وفي هذا تكمن دراستنا لمعرفة الأسباب والدوافع لإستمرارية هذا السلوك، وتبني الخلفية السوسيوثقافية لها.

1- إشكالية البحث:

إن التحليل السوسيولوجي للممارسة العنفية الموجهة نحو المرأة في المجتمع الجزائري يحتم علينا العودة إلى السياقات التاريخية والاجتماعية التي خلقتها في الوجود الاجتماعي المعترف قانونيا بكل حقوقها وحرياتها، إلا أن إدراك هذه الحقوق والحريات لم ينتقل إلى مستوى الممارسة الواقعية التي تصطدم مع سيطرة الموروث التاريخي والثقافي القائم على موضعة المرأة في درجة أقل من درجة الرجل في تشكيلة اجتماعية حدّدت مكانة وموقع كل منهما مسبقا ثم قسمت بينهما الأدوار ولقّنت لهما هذه الأدوار منذ البدايات الأولى للتنشئة الاجتماعية مع التأكيد على عدم تجاوز الحدود المرسومة لكل جنس، حيث خُصّص للرجل الفضاء الخارجي أو العمومي ونُعت بالقوة والشدة وتأكيد الذات ما جعله ينتزع الاعتراف بالرجولة التي تُحتم عليه قيادة وحماية أسرته والتكفل ماديا بها، أما المرأة فخصص لها الفضاء الداخلي أو المنزلي ونُعتت بالضعف والخنوع عدم تأكيد الذات والتبعية للرجل وتم اختزالها إلى جسد مقدس ومحُرم وسري وخاص برجلها، وبالتالي وُكّلت لها مهام تتناسب مع طبيعتها فاعتنت بالأطفال استمرارا لدورها الإنجابي وتحملت أعباء العمل المنزلي الغير مأجور بمفردها بل وساعدت الرجل في فضاءه العمومي في الحقل قديما وفي الوظيفة حديثا وسخرت نفسها لخدمته ماديا ونفسيا وجنسيا دون أن يكون لها حق الاعتراض على أي ممارسة سلبية موجهة ضدها، والتي لم تدركها في كثير من الأحيان وإلا نُعتت بالإسترجال وخرجت من دائرة الممتثلات لمعايير وقواعد المجتمع، لذا لا يمكن فهم وضعية المرأة الدونية التي جعلتها محلا للعنف دون استقراء الواقع الاجتماعي الذي تعبر عنه مجموعة من العلاقات القائمة على أساس التقسيم الجنسي للأدوار.

ويعتبر العنف الموجه ضد المرأة أحد أشكال العنف المجتمعي الذي يمارسه كل من الرجل (سواء أكان أبا، زوجا، أخا، ابنا، أو شخص غريب) أو المرأة (سواء أكانت أما أو أختا أو حماة أو أختا للزوج) على أساس التمييز الجنسي (أي كون المستهدف بالعنف امرأة شرط لوقوع الفعل العنفي)، والوقع على المرأة في حياتها الخاصة أو العامة، وهو عنف جسدي، نفسي، جنسي، اقتصادي، سوسيوثقافي، تتسبب فيه جملة من العوامل سواء أكانت متعلقة بالمرأة أو بالطرف الذي استهدفها بالممارسة العنفية أو بالظروف الاجتماعية المحيطة بالفعل العنفي، وهو ظاهرة عالمية لا ترتبط بدرجة تقدم المجتمع أو تخلفه، كما لا ترتبط بالمستوى الاقتصادي أو الاجتماعي لأفراده، إذ أن المرأة حسب ما بينته الدراسات في هذا المجال تقع ضحية للعنف في كل المجتمعات

والثقافات، متخلفة أو متقدمة، غنية أو فقيرة، وهذا في مختلف أماكن تواجدها، الأسرة العمل، الفضاءات العامة مما جعل مختلف المنظمات والجمعيات والهيئات العالمية والحقوقية تدعو للقضاء أو للحد من هذه الظاهرة التي تعرف تزايدا مخيفا في الجزائر حسب الإحصائيات التي تواجه مشكلة عدم الدقة كون المرأة تحرص على إخفاء بعض الممارسات التي تتعرض لها تجنبا لتهديد هويتها والمس بكرامتها، إضافة إلى وجود ممارسات عنفية كثيرة تعودها عليها المجتمع وأصبحت جزءا من ثقافته إلى درجة عدم إدراك المرأة أنها ممارسة عنفية في حقها، لذا فالبحوث الاجتماعية في معظمها تستمد معطياتها وإحصائياتها من الأرقام التي تقدمها الهيئات الرسمية في ما يخص الممارسات العنيفة التي تم اكتشافها أو التصريح بها فقط، وليس ما هو كائن وموجود حقيقة في المجتمع، ورغم عدم دقة الأرقام المقدمة حول ظاهرة العنف ضد المرأة إلا أنها تعبر عن تفاقمها فحسب الإحصائيات المقدمة في اليوم العالمي لمكافحة العنف ضد المرأة والمعروضة في اليوم التحسيسي الذي نظم من طرف المجلس الشعبي الولائي لولاية العاصمة وأكاديمية المجتمع المدني والمرصد الوطني للمرأة، فإنه قد تم تسجيل6985 حالة عنف ضد المرأة عبر الوطن في التسعة أشهر الأولى لسنة 2015 ظهرت في عدة أشكال تصدرها العنف الجسدي بـ 5163 حالة (73%) ثم 1508 حالة عنف نفسي و205 حالة عنف جنسي كما وتعرضت 27 إمرأة للقتل العمدي، وفيما يخص فئات النساء المعنفات فقد بينت نفس الإحصائيات أن العنف ضد المرأة لا يستثني فئة بعينها حيث استهدفت النساء المتزوجات بتعداد 3847 سيدة متبوعة بفئة العازبات ب 1875 حالة و 791 حالة بالنسبة للمطلقات و440 للأرامل، والأمر سيان بالنسبة للأطراف المسببة للعنف حيث تعددت فئاته أيضا معظمهم الأزواج بتعداد 3533 و2272 بالنسبة للعزاب، وأوضح ذات التقرير أن تعرض المرأة للعنف في المجتمع بمختلف أشكاله لم يعد مقتصرا على فئة عمرية محددة بل امتد لكل الشرائح العمرية كما أنه مس المرأة بمختلف مستوياتها التعليمية ودون تفريق أيضا بين العاملات والماكثات في البيوت، وعن الفضاءات التي يمارس فيها العنف ضد المرأة اتضح أن المنزل أول الأماكن الذي تتعرض فيه المرأة للتعنيف ب 33321 حالة بنسبة تزيد عن 47% من الحالات المسجلة وأكد التقرير في الأخير أن هذه الأرقام غير نهائية ولا تعبر عن الواقع الذي تعيشه المرأة الجزائرية بالنظر إلى عدم تقدم الكثير من المعنفات للتبليغ عن العنف الذي تتعرضن له خاصة إذا كان من الوسط العائلي خوفا من العقاب أو نبذ المجتمع لهن، والذي تحكمه عادات وتقاليد تبيح العديد من الممارسات المصنفة في دائرة العنف ضد المرأة والذي تراجع في هذه السنة مقارنة بالسنتين الفارطتين أين سجلت 12000 حالة عنف ضد المرأة سنة 2012 و 11000 حالة خلال 2013. [1]، وبناء على هذه الإشكالية والمتضمنة مجموعة من الاحصائيات، تم طرح التساؤل التالي : ما هي أشكال العنف الذي تتعرض له المرأة؟ وما هي أسبابه؟ وأساليب كيفية الوقاية منه؟

2 – الخلفية السوسيوثقافية للعنف الممارس على المرأة داخل المجتمع الجزائري:

العنف الموجه ضد المرأة في المجتمع الجزائري من المواضيع المتجدرة في عمق التاريخ والثقافة والمجتمع وقد ارتبط بالمكانة التي احتلتها المرأة الجزائرية في المجتمع منذ البدايات الأولى لمأسسته، والتي عرفت تغيرات صاحبت كل التحولات التي أنتجت مجتمعا جزائريا لا يمكن وصفه بالتقليدي مطلقا ولا بالحديث مطلقا، فهو مجتمع في طور التحول لم يحتفظ كليا بهيمنة النظام الأبوي ولم يلبس كليا ثوب الحداثة الذي فرضه الانفتاح على العالم طبعا مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصيات هذا الأخير المرتبطة بتناقضات

المرحلة الاستعمارية والتي انعكست على ضبط التوازنات الاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال فنتج لنا في الأخير مجتمع جزائري متنوع ثقافيا في بناءه ودلالاته القيمية والمعيارية ليس بالنظر إلى المحددات الزمانية فقط وإنما بالنظر إلى المحددات المكانية أيضا.

إن العودة إلى وضعية المرأة الجزائرية في ظل النظام التقليدي الأبوي يفسر الكثير من الممارسات التي تم الاحتفاظ والتمسك بها والحرص على إعادة إنتاجها من طرف كل التشكيلات الاجتماعية بناءا على الخصوصية الثقافية التي يدخل فيها طبيعة التكوين النفسي والاجتماعي للسكان الأصليين – البربر – وكذا مختلف الحضارات الاستعمارية التي تعاقبت على المنطقة، ولعل وضعية المرأة في المجتمع التقليدي الجزائري تتحدد بتلك المكانة التي إحتلتها في الأسرة الجزائرية التقليدية التي تعتبر " أسرة ممتدة تضم جيلين أو أكثر حيث تجمع بين الآباء والأبناء والأجداد والأحفاد ... يشتركون في مسكن واحد ويجتمعون على مائدة واحدة لكن مع التفريق الواضح بين النساء والرجال والأطفال حيث يمنع الاحتكاك والاختلاط بعالم الرجال[2]

أي أن رجال العائلة يأكلون مع بعضهم ونسائها مع بعضهم وقد لا تلتقي الزوجة مع زوجها على مائدة الطعام بل ويعتبر من غير اللائق أن تجلس البنت مع أبيها أو أخيها للأكل أو لتبادل أطراف الكلام وفي الغالب تكون المرأة الكبيرة هي الوسيط بين العالمين أي عالم الرجال وعالم النساء وبالتالي فالأسرة في النهاية ما هي إلا مؤسسة اجتماعية تلقن فيها الدروس الأولى حول نظام تقسيم العمل القائم على الاختلافات الجنسية فتنشأ البنت تنشئة تتماشى مع الدور المنوط بها مستقبلا خاصة في علاقة خضوعها وطاعتها للرجل، إذا تظهر العلاقات الاجتماعية في ظل النظام الأبوي التقليدي مهما كانت طبيعتها قائمة على " علاقة الخضوع، خضوع الصغير للكبير والمرأة للرجل والغريب عن الجماعة لصاحب النسب الصريح فيها والفلاح بدون أرض لمالكها[3].

وهي لا تظهر إلا بين الرجال أما المرأة فدورها محدد يتلاءم مع شخصيتها وتكوينها البيولوجي ويكاد ينحصر في الحفاظ على عفتها ممثلة بذلك شرف عائلتها، وكذا دورها كخادم يضمن الاعتناء بالمنزل ورجاله في كافة المجالات المادية والنفسية والجنسية بما في ذلك تسيير المدخرات الغذائية والمحافظة عليها، وهذا دون مراعاة لرغباتها واحتياجاتها المادية والنفسية والجنسية التي لا يجب أن تعلن عنها خاصة إذا تعلق الأمر بالجانب الجنسي التي تعتبر مسئولة فيه على إشباع الرجل لدرجة أنها قد تتظاهر بالاستمتاع إرضاء له " عنف فاضح هو هذا المخيال الأبوي الذي يميز الرابطة الاجتماعية بصورة قوية منتجا للمعايير أو صائغا للقواعد أو موجها للسلوكات الفردية والجماعية، إنه يضع الفرد في خط نسب أبوي صاعدا إلى أزمنة غابرة و موجهة إلى إعادة إنتاج نفسه في نهاية الأعمار، إنه يبنى على المسلمة التي مفادها أن المجتمع عبارة عن مجموعة من الرجال يتبادلون النساء لإعادة إنتاج أنفسهم ونقل أسمائهم وجبهاتهم إلى الخلف الذين بهم يضمنون استمرار ذاكرتهم.[4]

والتي لا يمكن لها أن تُحفظ – الذاكرة – إلا بصورة ذلك الذكر المتمركز في الوسط والمسخر لكل شيء حوله لخدمته بما في ذلك المرأة المتقبلة لوضعيتها، ورغم أن المرأة في المجتمع التقليدي لم تكتفي بالأعمال غير المأجورة وغير المعترف بها، والتي لها علاقة بداخل البيت بل إمتد عملها إلى خارج البيت في الحقل فتقاسمت مع الرجل دوره في العمل الإنتاجي، إلا أن هذا لم يشفع لها ويمنع عنها الإقصاء الاجتماعي لأن " ما تقوم به من أشغال خارج البيت يعتبر امتدادا لدورها الأساسي وسيتبع هو الآخر عدم الاعتراف مما لا يدع مجالا للشك في أن المرأة لا تستمد مكانتها الخاصة من مسؤولياتها ومشاركتها في العمل الإنتاجي بل من كونها أما أو ابنة أو أختا أي كونها امرأة أو أنثى فهي " مثل الأرض رمز للخصب ... تعطي أكثر بكثير مما تأخذ.[5]

وحتى يضمن هذا النظام عدم الثورة عليه والانحراف على معاييره فإنه يسخر الفهم السطحي للقيم الدينية لتعزيز ثقافته التي تنتج باستمرار حتى من قبل النساء أنفسهن فيرسخ في ذهن الفتاة والفتى منذ الصغر الفهم السطحي لمعنى القوامة الممنوحة للرجل، والتي يبرر من خلالها كل الممارسات العنفية المعلنة والخفية رغم أن الدين الإسلامي يؤكد في كل نصوصه على أهمية المرأة وتمثيلها لنصف المجتمع فالمجتمع على حد قول البشير الإبراهيمي " كالطائر لا يطير إلا بجناحين وجناحاه هما الرجل والمرأة، والأمة التي تخص الذكر بالتعليم تريد أن تطير بجناح واحد فهي واقعة لا محالة.[6]

والدارس بصورة موضوعية في السلوكيات التي تحكم العلاقات القائمة بين الذكر والأنثى بما في ذالك العلاقات القائمة على العنف في غالبية المجتمع الجزائري يظهر العنف لديه وكأنه أداة تعبر عن الترابط أكثر من المرض والخلل ذلك أن الرجل الذي يضرب زوجته يحبها ويغار عليها ويريد منها أن تكون أفضل النساء والأب الذي يقيد حرية ابنته يعتقد أن الحرية تفضي إلى انحرافها و إضرارها بشرف العائلة لذا فهو بتقيده هذا يصونها ويحميها وما يؤكد هذا هو تقبل المرأة لوضعيتها و مساهمتها في إعادة إنتاج هذا النمط من العلاقات العنفية الموجهة ضدها، فالمرأة التي تعاني من عنف زوجها أو أخوها أو والدها أو والد زوجها نجدها عندما تصبح أما لامرأة أخرى تدعوها لتحمل العنف وعدم الثوران عليه وتساند تسلط ابنها على ابنتها وتطالبه بحمايتها بل ونجدها تفضل إنجاب الذكر على الأنثى وتمارس العنف على زوجة ابنها التي تضع شروطا كثيرة قبل استجلابها على أساس أنها المخول لأن يختارها، أي أن المرأة إذا تجاوزت مرحلة عمرية معينة (مرحلة الخصوبة) تنتقل من تقبل العنف والخضوع للمعنف إلى ممارسة العنف وإعادة إنتاجه مادامت ستستفيد من مزايا هذا النظام لاحقا و بالتالي فالمجتمع الأنثوي لا وجود له في ظل النظام الأبوي والمرأة الجزائرية هنا ما هي إلا شيء يخص رجلها مسخر لخدمته جنسيا وماديا ونفسيا، لا يجوز لرجل آخر خارج المحيط العائلي أن يحدثه أو يتعامل معه ولا حتى أن يعرف ملامح وجهه، إنها باختصار الهيمنة الذكورية التي حددها بورديو تحديدا دقيقا عند دراسته للمجتمع القبايلي في الجزائر بقوله " الهيمنة الذكورية خاصية كونية متجدرة في لاوعي الأفراد سواء أكانوا ذكورا أو إناثا ورغم أنها تعلن عن نفسها كمعطى طبيعي فهي تبقى في الأصل بناء اجتماعي تاريخي ثقافي تنتجها وتعيد إنتاجها مجموعة من المؤسسات الاجتماعية.[7]

لذا فالمتأمل في المجتمع الجزائري بصفة عامة والمداني بصفة خاصة يستطيع أن يلاحظ ذلك الاختلاف الثقافي بين الأسر الجزائرية في تعاملها مع المرأة فنجد المرأة التي لا تمنح حرية كاملة من طرف رجال بيتها في السفر بمفردها والدراسة واللباس (حتى وإن تنافى مع القيم والمبادئ التي تمثل القاعدة التاريخية والدينية للمجتمع الجزائري)، كما نجد المرأة التي لا يسمح لها بالخروج من البيت لقضاء أبسط حاجياتها إلا مع رفيق (الأب، الأخ، الزوج، الإبن، المرأة الكبيرة)، فضلا عن المرأة التي أخذت الحرية في بعض المجالات ولم تأخذها في مجالات أخرى، هذا طبعا يتماشى من جهة مع درجة تحول الأسرة من تقليدية إلى نووية ومن جهة أخرى مع الامتزاج الثقافي والحضاري الذي حصل بين شعوب العالم نتيجة للثورة المعرفية والتكنولوجية التي جعلت العالم قرية صغيرة يصعب فيه رسم الحدود الثقافية والمحافظة على العادات والتقاليد، خاصة الشعوب الأقل قدرة على التحكم في المعرفة، بالإضافة إلى تكدس سكان الريف في المدن والذي يرجع الكثير من الباحثين إليه تطور تحول الأسرة الجزائرية إلى النظام النووي، حيث صاحب عملية النزوح من وسط ريفي إلى وسط حضاري انتقال من نموذج اجتماعي واقتصادي استهلاكي يقوم أساسا على علاقات القرابة ويعتمد على الإنتاج الزراعي والحيواني إلى نمط اجتماعي فردي يقوم على الاقتصاد الصناعي و التجاري.[9]

يعتبر إن هذا التحول الذي طرأ عل قيم الأسرة الجزائرية كان له التأثير البالغ في تغيير النظرة إلى الأنثى أو الفتاة التي أجبر أهلها في بداية الأمر بحكم القانون الجزائري على تعليمها الأمر الذي جعلها تلج عالم المدرسة ومن ثم الشغل وتعتبره ضرورة تؤجل من أجله الزواج فتأخر بذلك سن الزواج وارتبط بالحصول على الشهادة أو الاستقرار في وظيفة لا يتم الاستغناء عنها بمجرد الزواج أو الإنجاب، كل هذا أحدث مع الوقت إعادة توزيع الأدوار داخل الأسرة وتداعت الأصوات المطالبة بضرورة مساهمة الرجل في تربية الأطفال، في المقابل أصبحت المرأة العاملة مسئولة اقتصاديا على أسرتها أي أصبحت فاعل اجتماعي ينتج ويملك وبالتالي حصولها على شيء من السلطة بل وكل السلطة في بعض الحالات خاصة مع تعالي الأصوات الحقوقية وإصدار العديد من القوانين الدولية والوطنية المطالبة بحماية المرأة من العنف وبعقاب الطرف الممارس للعنف ضدها، فأصبح للأم مثلا مجال لإبداء رأيها في تسيير شؤون بيتها كما ومنحت الفتاة مثل أخيها حق اختيار شريك الحياة و لم تبقى تلك النكرة التي يتجهم والدها عند ولادتها، وأصبح سفرها لتحصيل العلم مقبول اجتماعيا ولا ينظر إليه بريبة بل وأصبحت هي الأخرى تملك وتعود بالمنفعة المادية لأسرتها، كل هذا أدى إلى اختفاء أشكال عنفية كانت تتعرض لها المرأة في ظل النظام الأبوي التقليدي إلا أنه في المقابل خلق إلى الوجود الاجتماعي أشكال أخرى من الممارسة العنفية تحط من قيمة المرأة ككيان اجتماعي، فنجد مثلا العنف الاقتصادي أين لا يمكن للمرأة أن تتصرف مطلقا بعائد جهدها (الأجرة) سواء أكانت في بيت والدها أو بيت زوجها بل قد ينتزع منها العائد كليا في كثير من الأحيان، كما ظهر ما يعرف بالعنف في الشارع وفي مكان العمل ضد المرأة والتحرش الجنسي وتجارة الجنس أين أصبحت المرأة كالسلعة تسوق في سوق الرجال لا تحترم إنسانيتها ولا ينظر إليها إلا كجسد يرمى بعد الفراغ من استعماله من طريقه والأمر سيان بالنسبة للمرأة أي أن تغيير النظرة التقليدية نحو المرأة هو تغيير شكلي لم يلغي علاقات الهيمنة والخضوع و إنما قدم صورة جديدة له تتماشى مع معطيات الواقع الجديد ومكانة المرأة فيه.

3- أشكال العنف الموجه نحو المرأة:

يتمظهر العنف الموجه نحو المرأة بأشكال مختلفة لا يمكن على الإطلاق وضع حدود بينها ذلك أنها متداخلة خاصة من حيث الأثر الذي تتركه على المرأة (تعرض المرأة للضرب مثلا يوقع أثرا جسديا وأثرا نفسيا أيضا)كما أن خصوصية هذا العنف تنبع من الخلفية التاريخية والسوسيولوجية القابعة وراء ظهوره في الوجود الاجتماعي ما يجعلنا في الأخير نصف كل أشكاله بمختلف التأثيرات التي تتركها على المرأة بأنه عنف رمزي مختبئ لا يظهر للعيان تتغير مظاهره بتغير محددات المكان والزمان وكذا المكانة الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية التي تحتلها المرأة وبالتالي نحاول الحديث هنا عن بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة حسب خصوصيات المجتمع الجزائري بصفة عامة و مجتمع الدراسة بصفة.

- **العنف الجسدي** : يعتبر العنف الجسدي من أكثر أشكال العنف وضوحا، وهو عنف مباشر، عرّف من طرف منظمة العمل الدولية العنف بأنه " استخدام القدرة الجسدية ضد شخص آخر أو مجموعة أشخاص ينتج عنها أذى جسدي أو نفسي أو جنسي. وهو يشمل الأفعال المحتوية على الضرب، الركل، الصفع، الخنق، الضرب بأداة حادة، الدفع، العض والمسك.[10]

من التعريف يتضح أن العنف الجسدي الموجه نحو المرأة عنف ظاهر للعيان تستخدم فيه قوة بدنية أي استخدام اليدين والرجلين بحيث توجه اللكمات والضربات للضحية على الوجه والرأس وسائر مناطق الجسم، كما قد يتم اللجوء إلى أدوات أخرى في ممارسة العنف الجسدي مثل الكرسي ،الزجاج، العصا أو السكين ... ، أي أن العنف الجسدي فعل أو امتناع عمدي (أي

عدم منع الأذى عن المرأة متعمدا) يمس سلامة جسم المرأة ويؤدي إلى الإخلال الطبيعي لوظائف أعضائها أو ينقص من تكامل الجسد أو يوجد ألاما لم تكن تشعر بها قبل الاعتداء عليها بالعنف الجسدي، ونظرا لكون العنف الجسدي عنف ظاهر وملموس يمكن تقديم الدليل عليه فإن القانون يعاقب على هذا السلوك ويردعه حسب درجة خطورته وأثاره الواقعة على الضحية و العقوبة هنا تتوقف على مدى إبلاغ المرأة القائمين على تطبيق القوانين عن العنف المتعرضة له.

وبالنظر إلى الأطراف الممارسة للعنف الجسدي نجده يرتبط نوعا ما بـ " مستويات التطور الاجتماعي والاقتصادي، يمكن القول أنه في المجتمع التقليدي والمحافظ تكاد تقتصر فيه ممارسة الضرب و الإيذاء الجسدي للمرأة على الأهل والأقارب، ذلك أن العادات والتقاليد والأعراف تجرم ضرب المرأة وإذائها جسديا من قبل الآخرين، وتعتبره عيبا يوصم من يمارسه بالعار".[11]

في حين نجد أن المجتمع وبعد تحوله عن المجتمع التقليدي الأبوي بغض النظر عن درجة هذا التحول عرف عنفا جسديا تتعرض له المرأة من قبل أطراف خارج دائرة الأهل والأقارب سواء أكان في المدرسة أو العمل أو الشارع ...الخ

– **العنف النفسي** : العنف النفسي هو كل سلوك يقوم على الإساءة النفسية للمرأة من إضعاف ثقتها بذاتها والإخلال بإحساسها بالقدرة والثقة، ويبدأ بالنقد الغير مبرر والتهكم والسخرية والإهانة والبذاءة والاستخدام الدائم للتهديد، وإثارة الشائعا، المراقبة، الإحراج، توجيه اللوم، إساءة الظن. ويعتبر العنف النفسي من أخطر أنواع العنف ذلك لأنه عنف غير محسوس أو غير ملموس وليس له أثر واضح وإنما أثاره المدمرة تقع على الصحة النفسية للضحية، ويتمظهر العنف النفسي الواقع على المرأة في مجموعة من الصور:

✓ العنف بالاستخدام الألفاظ أو الكلام : يعد العنف اللفظي من أشد أنواع العنف خطرا على الصحة النفسية للمرأة، حيث يترك أثارا واضحة للعيان يتم فيه توجيه الفعل مباشرة إليها باستخدام ألفاظ هجومية مباشرة، وهو عنف يقف عند حدود الكلام والإهانات ومن أشكاله السب الشتم، واستخدام الألفاظ البذيئة بحق المرأة، الصراخ الدائم والقاسي على المرأة لانجاز العمل على أساس أنه أفضل وسيلة للتواصل معها.

✓ العنف بالاستخدام التهديد : التهديد هو " التوعد باستخدام القوة المادية أو السلطة (قوة نفسية) ينتج عنه أذى جسدي، جنسي، نفسي، أو أثار أخرى سلبية للأفراد أو الجماعات الموجه التهديد نحوهم[12]

ويتم التهديد بأشكال متعددة منها التهديد بالضرب أو التهديد بالطلاق، أو التهديد بتقييد الحرية أو التهديد بالإرغام على مالا تحبه المرأة ، التهديد بفرض عقوبات.

✓ العنف بالاستخدام الإيحاءات أو الإشارات أو الامتناع عن القيام بفعل ما: المقصود هنا هو الممارسة العنفية السلبية أي التي تحدث أثرا رغم عدم تلفظ الفاعل بأي كلمة ويبدو هذا الشكل من العنف في مجموعة من المظاهر : الامتناع عن الكلام معها، توجيه نظرات الازدراء والاحتقار والاشمئزاز والتوعد نحوها، التمييز في التعامل بينها وبين الرجل، التكلم معها بالإشارة كأن يطلب منها الذهاب أو السكوت باليد، عدم رد التحية عليها، عدم الجلوس والنوم معها (في حال الزوج)، عدم الأكل معها أو الامتناع عن أكل الطعام الذي تعده، عدم الاهتمام بها وبكل وبكل ما يعنيها وعدم الاعتناء بها في حال المرض والامتناع عن تقديم المساعدة لها.

– **العنف الجنسي** : الحديث عن العنف الجنسي الذي تتعرض له المرأة في المجتمع الجزائري من الخصوصية بمكان ذلك أنه يضعنا أمام أحد أكبر الطابوهات التي لا يمكن الحديث عنها على الأقل بشكل علني أو خارج الإطار الأكاديمي " لأنه مع العنف الجنسي يصل القهر الذي يمارس على المرأة درجة صارخة يختزل المرأة إلى حدود جسدها ويختزل هذا الجسد إلى بعده الجنسي: المرأة مجرد جنس أو أداة للجنس، وعاء للمتعة، هذا الاختزال يؤدي مباشرة إلى تضخم البعد الجنسي لجسد المرأة بشكل مفرط وعلى حساب بقية أبعاد حياتها ...كما يفجر كل مخاوفها الوجودية حول حلول كارثة ما تعصف بوجودها، هاجس المرأة قبل الزواج يتحول إلى قلق حول غشاء البكارة وسلامته وإلى قلق حول قدرات الجسد على حيازة إعجاب الرجل.[13]

لذا نجد الواقع يطلعنا على هروب وانتحار أو محاولات انتحار فتيات مارسن الجنس خارج الأطر المسموح بها اجتماعيا خوفا من رفض وعقاب المجتمع بكل تشكيلاته عليهن والذي – المجتمع- يغفر ويتجاوز على رجال وقعوا في نفس الفعل، إن خصوصية العنف الجنسي مقارنة بباقي أشكال العنف تزداد تعقدا أو بالأحرى كلما اتجهنا إلى الفضاء الداخلي الخاص بالمرأة إذ أنه وبمجرد ذكر العنف الجنسي تتجه الأنظار بالتركيز على الاغتصاب أو التحرش الذي تتعرض له المرأة من قبل أشخاص خارج محيطها العائلي الذي يعتبر هو الآخر في حقيقة الأمر وسطا يمارس فيه العنف الجنسي ضد المرأة خاصة الزوج الذي نمطت المرأة منذ البدايات الأولى لتنشأتها الاجتماعية على أنها الخادمة الخجولة المسالمة والمستسلمة لكل رغباته الجنسية متى أراد هو ذلك دون مراعاة لرغبتها التي لا يجب أن تعبر عنها وإلا خرجت من دائرة الحشمة، وإذا تحدثنا عن عدم دقة الإحصائيات المقدمة عن العنف ضد المرأة فإنها تزداد عدم دقة إذا خصصنا الحديث عن العنف الجنسي الذي كشفت بعض الدراسات عن شدة خطورته بالأرقام المعلن عنها (وما خفي أكبر) حيث أحصت مصالح الدرك الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 أي في مدة 6 سنوات حوالي 5 آلاف فعل مخل بالحياء وفي عام 2009 فقط أكثر من 1421حالة إعتداء جنسي تعددت صوره وأشكاله والأطراف المتسببة فيه.[14]

وبالتالي العنف الجنسي يظهر في كافة الفضاءات داخل المحيط العائلي للمرأة وخارجه ومن أشكاله : الانتهاك الجنسي للزوجة، الاغتصاب، التحرش أو المضايقة الجنسية و سندقق في تعريف العنف الجنسي من خلال التدقيق في مظاهره:

– **التحرش أو المضايقة الجنسية** : يعرف مركز مساعدة ضحايا الاعتداءات الجنسية التحرش الجنسي بأنه " كل فعل ذي طبيعة جنسية يصدر بحق الإنسان ذكرا كان أو أنثى، بشكل مباشر أو غير مباشر، يتخذ الشكل الشفهي أو الجسدي، يصدر عن أشخاص لا يشعرون بالأمن والاستقرار وبالتالي يتم تعويض ذلك بغرض سيطرتهم ومضايقتهم للآخرين، إذ يختار المعتدي الضحية التي يعتقد أنها ضعيفة.[15]

من التعريف يتضح أن التحرش لا يكون دائما من ذكر نحو أنثى وإنما قد يتجه التحرش نحو ذكر وقد تمارسه أنثى وبالتالي فهو عبارة عن " سلسلة من الأفعال تبدأ من سلوك علني بالنظرة أو القول، مؤسس ومبني على أساس الجندر وتنتهي إلى سلوك عنيف ومهيمن مؤسس أيضا على أساس الجندر .[16]

ويعني استخدام مصطلح الجندر وصف الخصائص التي يحملها الرجل والمرأة كصفات مركبة اجتماعيا لا علاقة لها بالاختلافات العضوية المتمثلة في الأعضاء التناسلية، وعلى هذا الأساس تختصر منظمة العمل الدولي تعريف التحرش الجنسي في

كونه " كل السلوكيات ذات الطبيعة الجنسية الغير مرغوب فيها، يكون على أشكال مختلفة تبدأ باللمس لتنتهي إلى الاتصال الجنسي.[17]

ونلاحظ أن أهم إضافة يقدمها تعريف منظمة العمل الدولية هي التركيز على فكرة 'غير مرغوب فيها ' ذلك أن تصنيف السلوك بأنه عنف جنسي بصفة عامة أو تحرش جنسي بصفة خاصة أم لا يعتمد على رد فعل الطرف المقابل، وهذه قضية نسبية تعتمد على المنظومة القيمية ممثلة بالعادات والتقاليد والقيم والأعراف التي تحكم ثقافة المجتمع أو ثقافة الفرد في حد ذاته، فإذا تقبل الطرف الثاني السلوك الذي يندرج ضمن عنف أو تحرش جنسي يعتبر علاقة رومانسية وليس مضايقة جنسية، ويظهر التحرش الجنسي في مجموعة من الممارسات أهمها الملامسة الجسدية المقصودة الغير مرغوب فيها، والملاصقة الجسدية في غير محلها، وكذا القرص، والتحسس لأحد أعضاء الجسد، التقبيل، أو محاولة التقبيل وأيضا التعليقات الغير مرغوب فيها مثل النكث، الإيحاءات الجنسية، الحديث الجنسي المنفتح، التعليقات على الأشخاص والاستهزاء بأعضائهم الجنسية وكذا استخدام حركات جنسية معينة مثل الإيماءة بالرأس أو الأصابع أو القيام بحركات مقترنة بالأيدي أو الأرجل، أو الجلوس في وضعيات مغرية بالإضافة إلى تعمد ارتداء ملابس غير ساترة لمواضع الإغراء في الجسم، أو النظرات الدالة إلى تلميحات جنسية، الأسئلة أو التلميحات التي تخص الحياة الشخصية والجنسية للمرأة، التحرش الصريح المرفق بالتهديد أو المبادلة كأن يهدد المرأة بفضح أخطاء ارتكبتها إن لم تلبي رغبة الرجل، أو أن يشترط تقديم تنازلات جنسية مقابل الحصول على أموال أو امتيازات أو خدمات وأخيرا إرسال رسائل أو صور خادشة للحياء عبر الهواتف والرسائل البريدية أو الالكترونية أو مواقع التواصل الاجتماعي، طبعا هذه الممارسات لا يقتصر ظهورها في الفضاء الخارجي للمرأة لأنه وبالخوض أكثر فيما تحرمه أو تمنعه المجتمعات استنادا إلى مرجعيات دينية أو ممارسات وعادات موروثة ثقافيا تزداد عدم رغبة ورفض التحرش الجنسي كلما اتجهنا إلى الفضاء العائلي وبالأخص إلى تلك العلاقات الاجتماعية التي تصنف في دائرة المحارم ويظهر في هذا المستوى التحرش الجنسي بالمحارم الذي يعتبر من أكثر أشكال العنف الجنسي المرفوض اجتماعيا ودينيا إلى درجة عدم القدرة على الاعتراف به حال وقوعه وهو كل قول أو تصرف أو أي علاقة ذات طبيعة جنسية من قبل أفراد الأسرة المحارم (اللذين لا تسمح الضوابط الدينية والعرفية بأن تجمعهم بالمرأة المعتدى عليها علاقة زواج) يلحق أذى ماديا أو معنويا بالمرأة أي المفهوم الاجتماعي للتحرش الجنسي مضافا إليه شرط أن تكون هناك صلة قرابة بين الذكر والأنثى تمنعهما من الارتباط بالزواج.

–الانتهاك الزوجي للمرأة : يندرج هذا الشكل في إطار العنف الزوجي الذي يعرف بأنه " كل أشكال الإيذاء الواقعة على الزوجة من زوجها أو مما يقره عليها المجتمع في المواقف والظروف المختلفة كان جسديا، نفسيا، معنويا، أو بالتهديد والحرمان بطريقة تعني مصادرة حق الزوجة في المساواة مع زوجها وإلزامها مركز التبعية ضمن نسق العلاقات الزوجية.[18]

والانتهاك الجنسي للزوجة هو الأذى ذو الطبيعة الجنسية ويعرف بأنه لجوء الزوج إلى استخدام قوته وسلطته لممارسة الجنس مع زوجته من غير مراعاة لوضعها الصحي أو النفسي، أو رغبتها الجنسية، وعنف الزوج الجنسي لزوجته أشبه بالاغتصاب ذلك لأنه يدخل في نطاق إجبار المرأة على ممارسات جنسية لا ترغب فيها أو تؤذيها، إلا أن خصوصية العلاقة بين المرأة وزوجها كطرف معنف لها مقارنة ببقية الأطراف تجعل من أشكال العنف التي يمارسها الزوج على زوجته متداخلة مع بعضها البعض من حيث الأسباب المؤدية إليها والنتائج المترتبة عليها، فعدم امتثال المرأة مثلا لمتطلبات ومستلزمات دورها الأسري كزوجة وأم قد

يؤدي بزوجها إلى عدم مراعاة رغبتها الجنسية وتحقيق الإشباع الجنسي لها أي يكتفي بتحقيق رغبته فقط وفي المقابل عدم حصولها على إشباع جنسي، أو إرغامها على وضعيات جنسية لا تناسبها يؤثر مباشرة في أدائها لأدوارها الأخرى أي أن " الحاجات الجنسية لدى المرأة هي رغبات حياتية ونفسية في وقت واحد تقلل من التوتر الذاتي والاجتماعي وتتدخل عوامل الثقافة والتقاليد والدين والتطور الاجتماعي في التحكم بهذا النشاط الجنسي ونوعيته وانحرافاته ومن هنا فإن إحباط المرأة و عدم حصولها على الإشباع الجنسي في الحياة الزوجية يمكن أن يولد لديها ضغوطا نفسية تعمل على إحساسها بالعجز والوصول بها إلى الاحتراق النفسي.[19]

–الاغتصاب : يعتبر الاغتصاب حسب التعريفات السابقة آخر مرحلة من مراحل التحرش الجنسي وللتدقيق أكثر يعرف بأنه " حالة التحرش والتلاصق بأعضاء الجنس سواء اقترن ذلك بإيلاج القضيب في المهبل أم لا وذلك دون موافقة الأنثى و رضاها وهو من أكثر أنواع العنف وحشية وأشدها تدميرا للروح والبدن وله آثار حادة على الضحية وأسرتها تمتد إلى نهاية العمر وعتبر جريمة جنسية معناها اللغوي الفسق بالإكراه ويعني ممارسة الجنس أو الجماع دون موافقة الطرف الآخر[20].

والحديث عن العنف الجنسي قبل كل شيء يشترط عدم وجود رغبة أو موافقة للمرأة على ما يمارس عليها إذا لا يمكن أن نسمي اغتصابا عملية الدخول في علاقة جنسية كاملة بين ذكر وأنثى إذا كانت نابعة عن إرادة ورغبة حتى وإن خرجت عن ما هو مقبول اجتماعيا بما فيها ما يطلق عليه " الزنا " أي أنه لا يمكن اعتبار الزنا عنفا جنسيا لأنه يحدث بموافقة الطرفين.

– العنف السوسيوثقافي: إن وضع تحديد دقيق للعنف الموجه ضد المرأة من الصعوبة بمكان كما أوردنا سابقا لذا نجد تباينا في اصطلاح بعض أشكال العنف الموجه ضد المرأة بين الباحثين في هذا المجال وما أردناه هنا من خلال الحديث عن عنف سوسيوثقافي هو كل الممارسات العنفية الواقعة على المرأة في المجال الثقافي والاجتماعي والتي تظهر أكثر في الثقافات التي تحول دون المساواة بين الرجل والمرأة طبعا على مستوى الوعي والممارسة وهو يعني حرمانها من ممارسة حقوقها الاجتماعية وانقيادها وراء متطلبات الرجل الفكرية والعاطفية ويتجلى في مجموعة مظاهر منها الحد من انخراطها في المجتمع وممارسة أدوارها، الحرمان من العمل ومتابعة التعليم، الحرمان من زيارة الأهل والأصدقاء والأقارب، التدخل في علاقاتها الشخصية، التدخل في اختيار الأصدقاء وعلاقتها بالجيران، حرمانها إبداء الرأي في قرارات الأسرة وحتى قراراتها الشخصية، التدخل في طريقة لباسها، وكل هذا من أجل الحد من نشاطها وعملها وإبقائها ضمن محيط البيت.[21]

وهذا ما نجد وسائل الإعلام تترجمه في كثير من المحطات والبرامج التي تعمل معظمها على تكريس الصورة التقليدية للمرأة وتحصر اهتماماتها في أمور الأسرة ، الطبخ ،آخر صيحات الموضة، التفصيل والخياطة، المكياج ، العطور ... أي أن مجال اهتمام المرأة ترسم له حدود مسبقة حتى في الأطر التي تدعي أنها تُخرج المرأة من فضائها الداخلي، وعلى النقيض من ما سبق قد يظهر العنف السوسيوثقافي الموجه ضد المرأة في المبالغة في إلغاء كل الضوابط والقيم والخصوصية الثقافية للمجتمعات التي تضمن للمرأة الحد الأدنى من إنسانياتها وكرامتها خاصة في ما يخص الجانب الجسدي لها كأنثى وهذا باستغلال التقدم التكنولوجي في مجال وسائل الإعلام والاتصال أين أصبح الهم في كثير المجلاّت والقنوات والمواقع الإلكترونية " عرض المرأة وبالأخص جسدها كوسيلة لجذب المشاهدين للدعاية والإعلان وكذا الإغراء الجنسي والأبشع من ذلك كله تجارة الجنس الرخيص الذي ينتزع إنسانية المرأة

ويجعل منها مجرد سلعة للمتعة الرخيصة وبهذا أصبحت المرأة الرخيصة تسعى لاستغلال جسدها ومفاتنها حسب معادلة العرض والطلب في السوق التجاري الذي هو سوق ذكوري بالدرجة الأولى.[22]

أي أن المرأة اختزلت إلى جسدها في تجارة تهدف إلى تحقيق ربح اقتصادي من خلاله فنجدها تعرض ملابس داخلية وحفّاظات الدورة الشهرية وتظهر في وضعيات جنسية مثيرة تلعب دورا كبيرا في الإثارة الجنسية.

–العنف الاقتصادي: والمقصود به هو الآخر ما تعلق بالمرأة، حيث يأتي النظام الاقتصادي كغيره من الأنظمة لفرض سيطرته وسيادته على حياة المرأة بتثبيت علاقات القوة غير المتكافئة بين المرأة والرجل مانحا الرجل حق ملكية الأسرة وسيادتها كونه الوحيد الذي يقوم بالإسهام الاقتصادي للأسرة وبذلك يعد الدور الاقتصادي للمرأة دورا ثانويا مهملا.[23]

أي أن عدم امتلاكها للرأسمال المادي مقارنة بالرجل وحصرها في فضاء منزلي تقوم فيه بالعمل المنزلي الغير مأجور ساهم في جعلها عرضة للعنف، ورغم أنها انخرطت في سوق العمل وأثبتت وجودها ، إلا أن هذا لم يسهم في النهاية إلا في ظهور ممارسات عنفية جديدة مقابل زوال أخرى أي أن كونها مالكة للرأسمال المادي لم يخلصها من العنف الواقع عليها وإنما أوجد عنفا يمكن إدراجه ضمن العنف الاقتصادي الذي يمكن الحديث عنه من خلال أهم مظاهره:

–أول مظاهر العنف الاقتصادي هو حرمان المرأة من العمل أي من الحصول على أي مدخول مادي وبالتالي من المشاركة الاقتصادية للرجل التي سيقابلها مشاركة في اتخاذ القرارات سواء أكانت خاصة بها أو بغيرها مما يجعلها في النهاية تفضل تحمل كل أشكال السيطرة عليها من قبل الرجل مقابل أن يغطي هو مصاريفها، كما أن عدم تغطية مصاريف المرأة وتلبية حاجاتها الضرورة تدلل هي الأخرى على العنف الاقتصادي.

– في حال السماح للمرأة بالعمل يتبن مظهر آخر يتمثل في أخذ مال المرأة والاستيلاء على راتبها الخاص أو عدم إعطاءها الحرية الكاملة في التصرف في أموالها وقد يكون هذا العنف في كثير من الأحيان بإرادة المرأة التي تحاول أن تدفع للرجل سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا ثمن السماح لها بالخروج من فضاءها الداخلي.

– حرمان المرأة من الميراث : إن الحديث عن المرأة و الميراث في المجتمع الجزائري يعلن ثورة على كل المرجعيات التي يبرر بها عادة الموروث الثقافي في كثير من ممارساته حتى وإن كانت عن طريق فهم خاطئ لها ، فالدين الإسلامي (المرجعية الدينية) يؤكد صراحة في نصوص كثيرة على أحقية المرأة في الميراث بغض النظر عن مقداره الذي يُعّد دون مقدار الرجل في كل الأحوال – الذي يقع معها في نفس درجة القرابة – يقول الله تعالى في سورة النساء " للرّجال نصيب ممّا ترك الوالدان والاقربون وللنّساء نصيب ممّا ترك الوالدان و الاقربون ممّا قلّ منه أو كثر نصيبا مّفروضا.[24]

4– أسباب العنف الموجه نحو المرأة:

إن العنف ضد المرأة ظاهرة ديناميكية مركبة تجتمع مجموعة من العوامل لخلقها، وبالتالي لا يمكن تفسيرها بمتغير أو عامل واحد فقط، أي أنه يُخلق إلى الوجود الاجتماعي بفعل مجموعة من العوامل الفردية والاجتماعية، حيث تتمثل الأسباب الفردية في تلك المرتبطة بقابلية المرأة للتعنيف من جهة وبالأسباب المرتبطة بالاستعداد التعنيفي للطرف المعنف لها من جهة أخرى، أي أن خصائص المرأة الفيزيائية كضعف البنية الجسمية والخصائص المتعلقة بشخصيتها كعدم ثقتها بنفسها، وتكوينها لصورة سلبية نحو ذاتها، وكونها أقل استقلالية وأكثر لا استقرار، تسامحها وتقبلها للممارسة العنفية عليها، دلعُها، عدم خضوعها للرجل، عدم امتثالها

للدور الأسري المرسوم لها اجتماعيا، تمردها على قوانين المجتمع قد يكون سببا في تعرضها للعنف ، أما العوامل الاجتماعية فتحدد انطلاقا من تحديد طبيعة المكانة التي تتموقع فيها المرأة في أسرتها و مجتمعها والتي تفسر لنا الكثير من الممارسات التي توجه نحوها، وإذا تحدثنا عن نظام أبوي عمق جذوره عبر زمن طويل امتد حتى بعد زواله بشأن الوضعية الدونية للمرأة فإننا سنرجع إليه أولا أي تدريب اجتماعي خاطئ أو ناقص خلق للوجود الاجتماعي تنظيمات اجتماعية تهمش وتعنف المرأة وبالتالي " العنف ضد المرأة قد يعود لأسباب اجتماعية تاريخية أساسها أساليب التنشئة الاجتماعية التي تجعل الذكور أكثر سيطرة وتحكما، كما قد يرتبط بطريقة تفكير الرجل وإيديولوجيته التي ترى أنه لابدّ أن يكون مسيطرا على الأشياء والمؤسسات والمرأة جسميا واقتصاديا وسياسيا ونفسيا لا تعود إلى الفروق البيولوجية، بل تعود إلى ما تسمح به الثقافة وما يسمح به المجتمع بالنسبة للذكور والإناث، وما يتوقعه المجتمع من الجنسين، بل إن الذكورة والأنوثة لا تحدد بالصفات التشريحية ولكن باختلاف الفروق الثقافية والتوقعات الاجتماعية ومن ثم فالأفعال والممارسات العنفية منطقيا هي محصلة عملية التنشئة الاجتماعية ...حيث تتشكل لدى الأفراد في المجتمع الواحد المعايير التي يلجئون إليها في التعامل لاسيّما أن هذه المعايير هي قواعد غير مكتوبة تحدد السلوك المقبول من غير المقبول.[26]

فالطفل الصغير الذي يرى والده يعنف أمه بل والذي يمارس عليه عنف هو الآخر لا يملك في النهاية إلا أن يكتسب هذا السلوك ويعيد ممارسته عندما تسمح له الفرصة بذلك، ورغم الدور الكبير الذي تلعبه التنشئة الاجتماعي للأفراد في تفسير العنف الموجه للمرأة إلا أنه هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية على غرار ضعف الضبط الاجتماعي والتشريعات والقوانين المجتمعية وعدم مسايرتها للتغير الاجتماعي والثقافي والتساهل في تطبيق العقوبات على الرجل المعنف للمرأة وهنا نتحدث على مستوى الممارسة والتطبيق الفعلي للقوانين وليس التشريع فقط.

5- التمثلات الاجتماعية للعنف الموجه نحو المرأة:

ارتبطت أولى المقاربات العلمية للتمثل الاجتماعي بمحاولات عالم الاجتماع الفرنسي اميل دوركايم الذي أثار مصطلح التمثل الجماعي Représentation collective عندما حاول إبراز خصوصية التفكير الجماعي عن التفكير الفردي معتبرا أن التمثل الجماعي إحدى الآليات التي تؤكد أسبقية الاجتماعي عن الفردي، وقبل هذا أشار امانويل كانط في ثورته المعرفية المرتبطة بأدوات وشروط المعرفة إلى أن أفكارنا ومعارفنا هي نتاج اطر وبنيات ذهنية وأن المعرفة النهائية للواقع هي معرفة مستحيلة.[27]

وبالتالي " تمثل لشيء ما أو لشخص ما ليس نسخة عن الواقع، أو الفكر، أو الجزء الذاتي للموضوع، أو الجزء الموضوعي في الفرد، إنه سيرورة بناء العلاقة بينهم، إذا فكل تمثل بالأساس هو إيجاد العلاقة مع العالم والأشياء.[28]

وبنظرة أكثر شمولية لمفهوم العنف الممارس ضد المرأة فهو يدل على نمط تفكير إجتماعي عملي موجه نحو فهم المحيط في كل ميادينه والتحكم فيه من خلال تصنيف الموضوعات إلى مجموعات متميزة على أساس خصائص مشتركة تجمعهم كأن نصنف الفاعلين حسب مؤشرات جسمية أو انتماءات اجتماعية أو اقتصادية أو دينية أو أن نطلق أحكاما جماعية من منطلق تصرفات فردية هذا ما جعل التمثلات الاجتماعية تتميز بنوع من الثبات النسبي ولا تتغير إلا بتغير عناصر الواقع و تغير إدراك الفرد لهذه العناصر (تساهم في إعادة تشكيل عناصر الواقع الاجتماعي) وبالتالي فالتمثلات توجه سلوك الفرد وتحدد استجاباته اتجاه المثيرات الداخلية والخارجية، وبالتالي يرتبط التمثل الاجتماعي للعنف من طرف المرأة أو الرجل ترتبط ارتباطا وثيقا بمجموعة القيم التي تم اكتسابها حول الموضوع و المنسوجة بإتقان من طرف كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية التي تعمل ضمن ثقافة معينة

على بناء حاجز قوي مقاوم للتغيير من الصعب اختراقه لذا فالتمثل هو الذي يعمل على جعل سلوكنا يتغير من وضعية اجتماعية إلى أخرى وما العنف الذي تتعرض إليه المرأة إلا عبارة عن الشكل الخارجي والمرئي لمجموعة التمثلات الاجتماعية التي يحملها أطراف العملية العنفية حوله، أي أنه وراء كل سلوك ظاهري دافع واتجاه جماعي أدى ودفع إلى حدوثه على الشكل الذي ظهر لنا به، من هنا تعتبر أي ممارسة عنفية مهما كان شكلها (جسدية، نفسية، جنسية، سوسيوثقافية، اقتصادية) مشرعنة ومبررة من قبل الطرف الممارس لها والذي ظهر سلوكه العنفي كترجمة لميول واتجاه جماعي مشكل مسبقا حول المرأة ومكانتها الاجتماعية وكذا طريقة و لغة التعامل معها وهو سلوك –العنف– في كثير من تجلياته مقبول من طرف المرأة ضحية السلوك العنفي على اعتبار أيضا تمثلها لذاتها وجسدها ومكانتها الاجتماعية وأدوارها المخصصة في إطار التقسيم الاجتماعي للعمل وطبيعة علاقتها بالرجل سواء أكان أبا أو أخا أو زوجا أو ابنا أو شخص خارج محيطها العائلي، وحتى لو لم تقبل المرأة هذا السلوك فإنها لن تقبل أيضا الثورة عليه.

الخاتمة:

وفي الأخير أقول أن العنف ليس سوى آلة هدم لطاقات المرأة المعطاء ومواهبها التي قدر لها أن تظهر وتنمو وتعطي ثمارها الطيبة, وحينما تسحق حرية المرأة فقد حكم على مجتمع كامل بالتعاسة والتخلف لأن سعادة المجتمع نابعة من سلامة نسائه روحا وفكرا. وكلما تحررت المرأة من الضغوط التي يصطنعها الآخر لاضطهادها كلما سار المجتمع نحو أهدافه برؤية واضحة وخطى ثابتة, يستمد قوته من قوة نسائه (فالتي تهز المهد بيمينها تهز العالم بيسراها) وهذه المقدرة العالية على التأثير في المحيط لدى المرأة لا تتأتى إلا برفض العنف بكل أشكاله وإذا ابتدأت المرأة بالرفض أولا كان ذلك خطوة كبيرة في سبيل إزالة كابوس العنف الجاثم على صدر المجتمع الإنساني.

قائمة المراجع:

1. المرصد الوطني للمرأة وآخرون، النشرة الإخبارية الوطنية، التلفزيون الوطني الرسمي الجزائري، 2014/11/25 الساعة: 21:50.
2. مسعود كسال، مشكلة الطلاق في المجتمع الجزائري،الجزائر، ديوان المطبعات الجامعية، دون طبعة، 1996، ص 15.
3. محمد حمداوي، المرأة بين الأسرة والمجتمع، الازدواجية والعنف المعنوي، الملتقى الوطني حول المرأة "نساء" وجهات نظر مختلفة وتعددية أفكار، وزارة التضامن، 1998، ص 25.
4. عدي الهواري، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي 1830– 1960، ترجمة جوزف عبد الله، بيروت، دار الحداثة، 1983، ص 14.
5. بركات حليم، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية في المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1981، ص 51.
6. البشير الإبراهيمي، عيون البصائر، الجزء الرابع، الجزائر، دون طبعة، دون سنة، ص 339.
7. بركات حليم، النظام الاجتماعي وعلاقته بمشكلة المرأة العربية في المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ديسمبر 1981، ص 49.

8. بيار بورديو، الهيمنة الذكورية، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، (مركز دراسات الوحدة العربية)، الطبعة الأولى، 2009، ص 14.

9. محمد السويدي، من مشكلات الأسرة النازحة في الوسط الحضري، مجلة المجاهد، عدد 1314، سبتمبر 1985، ص 45.

10. organisation internationale du travail et conseil internationale des infirmier; directives générales sur la violence au travail dans les secteur de la santé , première édition , imprimé en suisse maquette p.a.o, genéve, 2002, p02.

11. عادل مجاهد شرجبي، العنف العائلي ضد المرأة، تحليل العلاقات، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر اليمني لمناهضة العنف ضد المرأة، صنعاء، اليمن، مارس، 2004، ص 49، على الموقع www.aman.org/studies نظر يوم 2019/03/15 على الساعة 21:25.

12. opcit, p 05.

13. مديحة أحمد عبادة وخالد كاظم أبو دوج، العنف ضد المرأة دراسات ميدانية حول العنف الجسدي والعنف الجنسي، الطبعة الاولى، القاهرة، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2008، ص 214..

14. قنيفة نورة، الشباب والعنف ...أو معادلة الذكورة و الضعف الأنثوي ..العنف الجنسي نموذجا، مداخلات الملتقى الوطني حول الشباب والعنف في المجتمع الجزائري، منشورات جامعة جيجل، 2012، 149.

15. أمل سالم العواودة، العنف ضد المرأة العاملة في القطاع الصحي،عمان، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، دون طبعة، 2009، ص 27.

16. مديحة أحمد عبادة، مرجع سبق ذكره، ص 212.

17. opcit, p 07.

18. أمل سالم العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 11.

19. جاجان جمعة الخالدي ورشيد أحمد البرواري، الاحتراق النفسي لدى المرأة، عمان، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص 103.

20. عبد الرحمان العيسوي، علم النفس الجنائي، أسسه وتطبيقاته العلمية،بيروت، الدار الجامعية، دون طبعة، 1990، ص144.

21. أمل سالم العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 30

22. إبراهيم الحيدري، النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب، بيروت، دار الساقي، الطبعة الأولى، 2003، ص 13.

23. أمل سالم العواودة، مرجع سبق ذكره، ص 44.

24. القرآن الكريم، سورة النساء، الآية .07.

25. مصمودي زين الدين، مدخل نقدي لتفسير ظاهرة العنف من خلال التنشئة الاجتماعية بين تبريرات الواقع والأنموذج المعياري، في العنف والمجتمع، الجزائر، دار الهدى للنشر والطباعة والتوزيع، 2003، ص 44.

26. حيرش جمال، التمثلات الاجتماعية، أسس المقاربة النظرية وآفاق البحث في الحقل السيكوسوسيولوجي، المجلة الجزائرية للدراسات السوسيولوجية، سداسية محكمة تصدر عن جامعة جيجل، العدد الأول، الجزائر، 2006، ص 125.

27. بوخريسة بوبكر، المفاهيم والعمليات الأساسية في علم النفس الاجتماعي،عنابة، الجزائر منشورات جامعة باجي مختار، 2006، ص 257.

28. organisation internationale du travail et conseil international des infirmier, p 05.